المستقبل
AL-MUSTAQBAL
الجمعة 2010-11-05 العدد 3822
5

«المال» ترفع غرامات السير الى ٥٠٠ ألف ليرة

«الاعلام» تناقش «عدوان» اسرائيل على الاتصالات

استكملت لجنة المال والموازنة في جلستها امس في مجلس النواب برئاسة النائب ابراهيم كنعان وفي حضور وزيرة المال ريا الحسن والنواب الاعضاء درس الفصل الثالث من مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ٢٠١٠ بعدما علقت مادتين منه، ووصلت الى الفصل الاخير من المشروع عن «احكام متفرقة».

واوضح كنعان بعد الاجتماع ان اللجنة اصدرت توصية الى الحكومة عن المواد التي «لا علاقة لها بالموازنة وتتعلق بتعديل قوانين نافذة وقائمة لا تؤثر في تنفيذ الموازنة ولا تؤثر عمليا في ايرادات ونفقات، فلا يكون مكانها، بحسب قانون المحاسبة العمومية في الموازنة بدءا من العام ٢٠١١، لا يرد وبالتالي يخفف عليكم وعلينا نقاشا طويلا».

ووجه «رسالة» الى «كل من يتحدث عن تأخير الموازنة»، داعيا اياه الى الحضور الى مجلس النواب للمشاركة في اللقاءات فـ«يكون منصفا». وبعدما اشار الى رغبته في «التعاون»، اعتبر ان «المسؤولية ليست للجنة المال فحسب (...) وللمحافظة على المكتسبات علينا ان ننجز ونحن على طريق انجاز قوانين البرامج وما تبقى من مواد معلقة الاسبوع المقبل».

واكد ان قطع الحساب وحساب المهمة هما بيد الحكومة ووزارة المال «وقبل ان يردا الى المجلس لا امكان لدرسهما. لذا، نستعيض عن هذا الموضوع بجلسات مع وزيرة المال لتبيان الحقائق او الوقائع وللدفع في اتجاه حلول جذرية لا حلول تسويات».

واشار الى أن اللجنة ألغت ضريبة الدخل في المادة ٩٦ التي تقدم اعفاءات لبعض المؤسسات التي تقدمت بتبرعات لمؤسسات خاصة «فلا نوسع التهرب من الضريبة». وأقرت المادة ١٠١ المتعلقة بتركات الشهداء منذ العام ١٩٧٥ لجهة الاعفاء من رسم الانتقال.

وزادت اللجنة الرسم على مخالفات السير والغرامات على الذي لا يدفع، على ان تصدر «رسالة قاسية» من المجلس.

وباتت قيمة الغرامات الفورية او الغرامات التي تدفع ضمن مهلة شهر من تاريخ ابلاغ المخالف وقوع المخالفة عملا بالمادة ٧٩: «للفئة الاولى ١٥٠ الفا بعدما وردت بـ١٢٠ الفا، وللفئة الثانية ١٠٠ الف بعدما وردت بـ٩٠ الفا، و٥٠ الفا للفئة الثالثة بعدما كانت ٢٥ الفا».

وقال كنعان: «ان ثمة غرامات قضائية على مخالفات المشاة تراوح بين ٣٠٠ و٥٠٠ الف ليرة للفئة الاولى، وبين ٣٠٠ و٤٠٠ للفئة الثانية وبين ٢٠٠ و٣٠٠ الف للفئة الثالثة. هذه الرسالة جزء من استراتيجية مفروض ان تمشي بها الدولة ليس لجهة رفع الغرامات فحسب، انما في تطبيق القانون بحزم ايضا».

«الاعلام» والعدوان

واطلعت لجنة الاعلام والاتصالات في جلستها برئاسة النائب حسن فضل الله وفي حضور وزير الاتصالات شربل نحاس والنواب الاعضاء على مضمون القرار الصادر عن «الإتحاد الدولي للاتصالات» في موضوع «العدوان» الإسرائيلي على هذا القطاع.

وتحدث نحاس الى النواب عن «الجهد المميز والمضني» للوفد اللبناني من أجل التوصل الى هذا القرار المهم. واستمع النواب الى شرح مفصل بالخرائط والصور عن «طبيعة القرصنة الإسرائيلية» من رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات عماد حب الله مما بين «بعض النيات العدوانية الإسرائيلية على اللبنانيين جميعا، دولة ومؤسسات وشعبا من خلال التنصت والتعقب والتجسس، الى خروق الأمن والسلامة الوطنية والاقتصاد». فأجمعت اللجنة على تهنئة نحاس والهيئة المنظمة على هذا «الإنجاز الكبير الذي حققه لبنان لإدانة إسرائيل، وتجريمها أمام الهيئة الدولية العليا للاتصالات في العالم»، مطالبة بـ«ضرورة استكماله بخطوات عملية تقوم بها الدولة اللبنانية عبر أجهزتها المعنية».

وأجمعت اللجنة ايضا على «ضرورة أن نقوم جميعا بتحمل مسؤولياتنا لإطلاع الرأي العام اللبناني على حقيقة هذا الاستهداف الإسرائيلي وتوعيته على الاخطار، فنعطي وزير الاتصالات والوفد مهلة حتى ١٥ يوما لوزير الاتصالات من أجل تحضير المعطيات الكاملة المتوافرة تقنيا، وعلى مستوى الوقائع من خلال البيانات من اجل أن تقدم للرأي العام في مؤتمر صحافي مشترك تعقده اللجنة مع الوزارة».

وشارك الرأي العام معلومة واحدة من معلومات عدة اطلعت عليها اللجنة وهي ان «على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة ٢١ مركزا إسرائيليا للتنصت والتجسس على لبنان، وفي كل مركز عدد كبير من الأجهزة الدقيقة، وان مساحات التغطية للتنصت والتجسس وتوجيه الاتصالات الى لبنان تغطي كل الأراضي اللبنانية مما يظهر حجم التحكم والسيطرة من العدو الإسرائيلي لهذا القطاع».

واوضح فضل الله أن النواب اتفقوا على أن الموضوع «وطني وخارج أي انقسام داخلي، وهذه مسؤولية الجميع».

وذكر بأن لبنان تقدم بشكوى الى مجلس الأمن الدولي حول شبكات التجسس والخروق الإسرائيلية، قائلاً: «(...) ونحن اليوم أمام إدانة دولية لهذا العدوان الإسرائيلي، وعلى لبنان أن يستثمر هذا الإنجاز».

حوري لنحاس: كلمتك في غوادالاخارا حرمت لبنان من عضوية مجلس ادارة «الاتحاد الدولي للاتصالات»

أراد عضو كتلة «المستقبل» النائب عمار حوري في اجتماع لجنة الاعلام والاتصالات امس ان يعطي الحق لأهله، وان يذكر وزير الاتصالات شربل نحاس بأن «الدنيا لم تبدأ عنده في اجتماع «الاتحاد الدولي للاتصالات»، وانه اخفى جزءاً مهماً من هذا الاجتماع لجهة رفض لبنان بصفة عضو في مجلس ادارة الاتحاد».

حوري لم ينف في مداخلته في اللجنة على نحاس الجهد الذي قام به، انما ذكّره والحضور بأن الرئيس الشهيد رفيق الحريري كان وزيرا للاتصالات في العام ١٩٩٨، وانه انجز اموراً ثلاثة في «الاتحاد»: اولاً اعتماد اللغة العربية لغة رسمية ثالثة فيه، فتح خط مباشر الى فلسطين عبر الرمز ٩٧٢ ودعم وصول السيد حمدون (توره) من مالي الى مركز الامين العام.

واوضح ان مؤتمرا انعقد في العام ٢٠٠٦ في انطاليا أصدر القرار رقم ١٥٩ مجهزاً الارضية لما حصل لاحقاً في العام ٢٠٠٩ وبالامس عندما «دان ما تعرض له لبنان من اضرار على الشبكة من جراء الاعتداءات عليها» انما من دون ان يسمّي اسرائيل بالاسم، مشيراً الى أنه «في مرور ٣ سنوات سجل فيها جهد عربي كبير، اجتمع وزراء الاتصالات العرب في السرايا الحكومية حين كان الرئيس فؤاد السنيورة رئيساً لمجلس الوزراء. ولاحقا، أعد مشروع قرار عربي لمؤتمر «الاتحاد» تم التوافق عليه في ٢٠ تشرين الاول الماضي».

وجل ما قاله وزير الاتصالات ان اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية كبّرتا حجم وفودهما لتشرحا وجهة نظرهما. فسأله حوري عندها «لماذا تشكل معظم الوفد معه من مستشارين؟»، لافتاً الى انه قرأ في الاعلام ان لبنان سيترشح الى عضوية مجلس ادارة «الاتحاد»، وان نحاس، لهذه الغاية، اخذ موافقة مجلس الوزراء على طلبه التقدم بالترشيح «الا اننا تفاجأنا انه لم يخبرنا شيئاً في الاعلام لنكتشف لاحقاً ان لبنان سقط في الانتخابات سقوطاً مدوياً، وحل في المرتبة ما قبل الاخيرة». وعزا حوري السبب الاساسي في ذلك، الى «الخطاب الذي ألقاه وزير الاتصالات معادياً القطاع الخاص، مع العلم ان ٨٥ من موارد هذا «الاتحاد» هي من القطاع الخاص نفسه»، معتبراً أن الوزير «يعمل بعكس التوجه الاقتصادي الليبرالي للحكومة اللبنانية، و«فاتح على حسابه»».

وأكمل حوري مداخلته عارضاً تقريراً لسفير لبنان في المكسيك نهاد محمود الى وزارة الخارجية اللبنانية في ٢٢/١٠/٢٠١٠ ورد في فقرته الاخيرة: «اشير الى انني علمت ان نص مشروع القرار اللبناني لم يوضع في وزارة الاتصالات اللبنانية ولا في وزارة الخارجية والمغتربين، ولم يجر التحضير له فنياً او سياسياً من الجهات المعنية في الوزارتين مما عقد مهمة الوفد اللبناني الى غوادالاخارا»!.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"